وفي القرن السابع ظهرت البطريركية المارونية الانطاكية (راجع سلسلة البطاركة الموارنة للدويهي في المشرق ١ : ٢٤٧ الخ)

ولمَّا رجع الملكيُّون والكلدان والسريان والارمن والقبط الى طاعة الكرسي الرسولي خصَّهم الاحبار الرومانيُّون بكراسي بطريركية فللملكيِّين والسريان انطاكية وللقبط الاسكندريَّة وللكلدان بابل وللارمن قيليقية

وكذلك للكنيسة الرومانية ثلاث بطريركيَّات شرفية وهي انطاكية والقدس والاسكندريَّة يرتقي عهدها الى ايام الصليبيِّين. الَّا ان كرسي القدس قد عاد اصحابهُ فتولَّوا ادارتهُ منذ خمسين سنة على عهد الطيِّب الذكر يوسف ثالركا

ولها اربع بطريركيات أخر صغرى الاولى في البندقية أُنشئت سنة ١٤٥١. والثانية في لشبونة أُنشئت سنة ١٧١٦. والثالثة في غوا من الهند الشرقية منشأُها سنة ١٨٨٦. والرابعة في طليطلة أُنشئت حديثاً للهند الغربية سنة ١٨٩٨

وقد وجد في الكنيسة الكاثوليكيَّة مدةً بعضُ بطاركة كبطرك اكريلية في القرن الثامن وبطرك الحبش في القرن السادس عشر. وكذلك في الكنائس المنفصلة بطركيَّة ايك (Ipek) وذلك من سنة ١٣٥١ الى سنة ١٧٦٥ حيث أُلغيت بساعي بطريرك الفنار وبطركية كولوثيتس أُنشئت سنة ١٨٤٨ في النمسا

فممَّا تقدم ترى ان البطريركية ليست رتبة الهية وانَّما الكنيسة انشأتها وتصرَّفت فيها كيف شاءت ولذلك ترى عدد البطريركيات في الكنيسة الكاثوليكية وحدها تناهز العشرين نال اصحابها من فضل الاحبار الرومانيِّين هذه المنزلة الرفيعة والمقام الجليل. وفي مقالة أُخرى نبيِّن ان شاء الله ما هي حقوق البطريركيَّات وامتيازاتها مع بيان سلسلة اصحابها (ستأتي البقيَّة)

المالية العثمانية

للاديب يوسف افندي ف. ضاهر

بين ماليَّات الدول التي تستوقف النظر في تحسنها السريع نعدُّ ماليَّة الدولة العلية التي توصَّلت في مدَّة عشرين سنة الى درجة من اليسر يرتاح اليها الوطنيُّ الصادق

ويشتهي بلوغها كثير من الامم . ولا يسعنا عند الالماع الى هـذا اليسر الّا الاقرار بفضل جلالة مولانا السلطان الاعظم وذلك لمّا وكل في سنة ١٨٨١ الى ادارة الديون العمومية توزيع اقساط مالية الدولة العلية وفوائدها كما سنراهُ

١٨٨٢—١٨٧٥

في ٦ تشرين الاول سنة ١٨٧٥ اي قبل جلوس الذات الشاهانية اعزّها الله على الاريكة السلطانية صدر في جرائد الاستانة اعلامٌ مفادهُ انّ في برنامج الدولة عجزًا يبلغ ٥ ملايين من الليرات العثمانية . فهذا الخبر القى القلقَ في افكار حاملي السندات العثمانية وخصوصاً لان فقرة ثانية كانت مضافة على الاعلام موّداها ان في مدة ٥ سنوات اولها ٦ تشرين الاول سنة ١٨٧٥ لا يُدفع من الأقساط والفوائد على الدينَين الخارجي والداخلي الّا نصفها واماً النصف الثاني فيعوَّض عنهُ بسندات جديدة تكون فائدتها السنويّة ٥ بالمائة وكانت قيمة الفوائد والاقساط اذ ذاك ١٤ مليون ليرة عثمانية او ٣١٩ مليونًا من الفرنكات

لكن هذه الحال لم تتجاوز مدّتها اواسط سنة ١٨٧٦ وبقيت على ذلك حتى أُبرمت معاهدة برلين ومنها اصل ادارة الديون العمومية . فان في البند الـ ١٨ تمام الصراحة بهذا الصدد . فبكذا كانت بداءة إدارة الديون العموميّـة العثمانيّة سنة ١٨٧٨ وكان من نتيجة حسن التدبير اداء اكثر من ٢٠٠ مليون من الفرنكات لحاملي سندات الدين الخارجي في مدة ٥ سنوات (١٨٨٨—١٨٩٢) ومذ ذاك الحين لا تزال المالية العثمانية في نجاح مستمرّ والبيان في حربها الاخيرة مع اليونان دون عقد قرض ودفعها فوائد جديدة للسكك الحديديّة الحديثة

وفي ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٨٧٩ صدرت ارادة سنية قاضية بتعيين ١,٣٥٠,٠٠٠ ليرة عثمانية لدفع اقساط الدينين الداخلي والخارجي وفوائدهما خاصةً منها ١,١٠٠,٠٠٠ ليرة بالمصارف العثمانية التي كانت المساعدة على اداء كونون ١٨٧٥—١٨٧٦ وعلى تحسين امور الدولة ثمّ جرى بعض التعديل في ادارة الديون العمومية ووُزّعت الايرادات على هيئـة خصوصية لضمانة اموال الدائنين . فخصّص اذ ذاك للفوائد والأقساط

١) كان معظم استنادنا في كتابة هذه المقالة على فصل نشره السيو ادمون تيري رئيس تحرير « الاقتصاد الاوروبي »

١,٨٧٠,٠٠٠ ليرة عثمانية بدلاً من ١,٣٥٠,٠٠٠ واختصت المصارف العثمانية بـ ٥٩٠,٠٠٠ ليرة بدلاً من ١,١٠٠,٠٠٠

فدُعي دين المصارف العثمانية سنة ١٨٨١ « القرض الممتاز » واضحت سنداته وعددها ٣٧١,٣٦٣ المصدرة سنة ١٨٨٢ بسعر ٤١٥ فرنكاً وفائدة سنوية ٥ بالمائة يجري تسديدها بسعر اصدارها الاسمي في مدة ٢٤ سنة انتهاؤها سنة ١٩٠٦. واما اقساط هذا الدين وفوائده فامست مكفولة بتخصيص المفروض لها من الايرادات وقيمتهُ ٥٩٠,٠٠٠ ليرة عثمانية كما تقدَّم. لكن هذا الدين تحوَّل سنة ١٨٩٠ الى قرض ممتاز بفائدة ٤ بالمائة يسدَّد في ٤١ سنة اي في ١٣ ايلول سنة ١٩٣١ وقيمتهُ الاسمية ٨,١٧٠,٠٠٠ ليرة عثمانية. فبواسطة هذا التحويل امست القيمة الواجب دفعها اقساطاً وفوائد ٤٣٠,٥٠٠ ليرة بدلاً من ٥٩٠,٠٠٠ وفي ١٤ ايلول سنة ١٩٠٠ كان الباقي من سندات هذا القرض ٣٤٣,٨٦٢ سنداً

وفي الارادة السنية المؤرخة في ٢٠ كانون الاول سنة ١٨٨١ والمعروفة في عالم المالية باسم ارادة محرَّم صار فصل الخطاب. ومنطوقها الاتفاق بين الدولة العلية ومدائنيها على تصفية الدين كما سيجيء

وفي هذا المقام يجدر بالذكر ما لاقتهُ ادارة الديون العمومية من عناية جلالة المتبوع الاعظم ووزرائهِ الفخام لقضاء مهمتها وبهذا تنطق علناً ادارة الديون نفسها

واما ارادة محرم فانها شملت القروض العشرة التي عقدتها الدولة منذ ١٨٥٨ الى ١٨٨١ ولم تستثنِ سوى الاربعة القروض المضمونة بمخصصات مصر وتضمينات الحرب الروسية والدين السائر

بيان القروض التي شملتها الارادة السنية

بتاريخ ٢٨ محرَّم سنة ١٢٩٩ (٨ و ٢٠ كانون الاول سنة ١٨٨١)

السنة	فرنكات	سعر الاصدار	الفائدة
١٨٥٨	١٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٧٦	٦
١٨٦٠	٥٠,٩٣٠,٥٠٠	٦٢ ١/٢	٦
١٨٦٢	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٨	٦
١٨٦٣—٦٤	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٠	٦

السنة	فرنكات	سعر الاصدار	الفائدة
١٨٦٥	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٦	٦
١٨٦٩	٥٥٥,٥٥٥,٥٠٠	٦١	٦
١٨٧٢	٢٧٨,١٥٥,٠٠٠	٩٨ ١/٢	٩
١٨٧٣	٦٩٤,٤٤٤,٥٠٠	٥٩ ١/٢	٦
الدين السري	٢,٢٣٩,٨٢٧,٣٥٠	مختلف	٥
السكك الحديدية	٧٩٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٣ ٢/٤	٣

ومما تمّ الاتفاق عليه بين مندوبي كل من الدولة العليّة ودائنيها جعل سعر وسط للاسعار التي أُصدرت بها هذه القروض واضافة ١٠ بالمائة تعويضاً عن الفوائد الغير المدفوعة منذ ١٨٧٦

فهكذا امسى مجموع القروض في آخر سنة ١٨٨١ بعد تحويلها واضافة ١٠ بالمائة تعويضاً عن الفوائد المتأخرة ١١٦,١٣٥,٠٦٢ ليرة عثمانية. واذا اضفنا اليها:

١ً الاربعة القروض المضمونة بمخصّصات مصر وقدرها ٣٩٤,٩٧٧,٠٠٠ فرنك

٢ً القرض الممتاز ٥ بالمائة وقدره ١٨٥,٦٨٢,٠٦٠ "

٣ً تضمينات الحرب الروسية وقدرها ٨٠٢,٥٠٠,٠٠٠ "

٤ً الدين السائر وقدره ٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠ "

بلغ مقدار الدين ١٩٤,٤٣٩,٩٦٦ ليرة عثمانية

فمجموع هذا الدين الناهز مقدار الغرامة التي غرمت المانية بها فرنسة وحسبتها بعدها غير ناهضة لم يؤثر في الدولة العثمانية بل تركها في مصافّ المديونين القائمين حقّ القيام بما يقتضيه عليهم الواجب

فلاجل استهلاك هذا الدين المحوّل خصّصت الدولة العلية قسماً من ايراداتها وركلت الى ادارة الديون العمومية المؤلفة من ٧ اعضاء امر جبايتها حسب منطوق المادة الثامنة من ارادة محرم. وفي المادة السادسة عشرة ملخص امتيازات مجلس الادارة وهي:

« ان المجلس مكلّف بادارة الايرادات المخصصة دون تداخل من قبل الحكومة التي تستبقي حقها في المراقبة بواسطة مندوب له الحق في صوت شوروي لا غير

« والمجلس له الحق في ادخال الاصلاحات التي يرى فيها الملاءمة دون ان يمسّ

الشرائع الموجودة ودون زيادة في الضرائب على الرعايا العثمانيين ولهُ الحقّ ايضاً ان يتصرّف كيفما شاء باستثمار الدخان والملح بواسطة الرجي وذلك باستشارة الحكومة قبلاً

« ان الحكومة لا حقّ لها بالغاء ضريبة من الضرائب الممنوح استيفاؤها لحاملي السندات الّا اذا نالت موافقة اكثريّة المجلس. لكن هذا اذا تمّ وقوعهُ لا يعفيها من وضع ضريبة اخرى تقوم مقام الضريبة الملغاة »

والايرادات الممنوحة لاستهلاك الدين المحوّل تتألف بموجب ارادة محرّم من حصر الدخان والملح ومن رسم التسعة ومن الضرائب على المشروبات الكحوليّة وعلى صيد السمك ومن اعشار الحرير في بعض مدن السلطنة ومن جزيتَيْ بلغارية والروملي الشرقيّة ومن مكوس التفتيش ومن الزائد من ايرادات جزيرة قبرس ومن ايرادات الجمارك الممكن الحصول عليها من وراء تحرير المعاهدات التجاريّة. ولتسهيل جباية هذه الايرادات التي مُنحت لادارة الديون العمومية تعهدت الدولة العليّة بامداد الادارة بقوة شرائع السلطنة

﴿ حصر الدخان (الرجي) ﴾ تشكّلت هذه الشركة برأس مال قدرهُ ٤ ملايين و ٤٠٠ الف ليرة عثمانية وقد أُصدر ٤٠ بالمائة من رأس المال بأسهم قيمة الواحد منها ٢٠٠ فرنك وامّا مدّة امتيازها فثلاثون سنة تنتهي في اول كانون اول سنة ١٩١٣ وتدفع لقاء امتيازها مبلغ ٧٠٠ الف ليرة عثمانية سنويًا وتجعل قسماً من ارباحها مختصًّا بادارة الديون العموميّة وبالحكومة وبالمؤسسين. وقد وزّعت على المساهمين في العشر السنوات الاخيرة حُصَصاً يبلغ موسطها ١٥,٤٠ عن كل سهم وقد بلغ سعر السهم الواحد من اسهمها سنة ١٩٠٠: ٣١٣ فرنكاً و١٢ سنتيماً

﴿ حصر الملح ﴾ تستثمر ادارة الدين نفسها كل ممالح السلطنة وقد عيّنت سعر الكيار من الملح مأخوذًا من الممالح ١٥ بارة فكان ايراد الملح ٦١٨,٠٢٩ ليرة عثمانية سنة ١٨٨٢—١٨٨٣ و ٧٥٥,٦٩٣ ليرة سنة ١٨٩٢—١٨٩٣ و ٨١٤,٢٧٠ سنة ١٨٩٨—١٨٩٩ وقد تسنى للادارة تصدير قسم من الملح الى البلقان والهند الانكليزيّة وشواطئ البحر الاحمر

﴿ المشروبات الكحولية ﴾ يتعلق بادارة الديون العموميّة رأساً استيفاء الضريبة على

هذه المشروبات فبعد ان كانت ايراداتها ١٧٨,٨٦١ ليرة عثمانية سنة ١٨٨٢—١٨٨٣ بلغت ٢٦٥,٠٦٨ ليرة سنة ١٨٩٨—١٨٩٩

﴿ التمنة ﴾ تلاقي ادارة الدين اكبر المصاعب في جباية هذه الضريبة ومع هذا فانها توصلت الى ايراد يوازي اكثر من ثلاثة اضعاف ايرادها السابق. فبعد ان كان محصول التمنة سنة ١٨٨١ لا يتجاوز ٨٣ الف ليرة عثمانية بلغ سنة ١٨٩٩—١٩٠٠ ٢٣٥,١٦٨ ليرة

﴿ اعشار الحرير ﴾ بلغت هذه المكوس وهي كناية عن ١٠ بالمائة على محصول الشرانق في كافة السلطنة ١٠,٧١٩ ليرة عثمانية سنة ١٨٩٩—١٩٠٠ بعد ان كانت ١٨,٩٥٢ سنة ١٨٨٢ — ١٨٨٣ وسبب هذه الزيادة تجدهُ في نموّ صناعة تربية دود الحرير وخصوصاً في بروسة وازمير حيث بلغت كمّية الشرانق ٦,١٤٦,٦٢٠ كيلوغراماً سنة ١٨٩٩—١٩٠٠

﴿ مصائد الاسماك ﴾ تتولى الادارة جباية الرسوم على المصائد التي في السلطنة حتى على تلك التي أُعطيت ضمانة لقرض قدرهُ ٣٠٥ ملايين مارك عُقد في المانية سنة ١٨٨٨ وايراد الادارة الخصوصي من المصائد كان ٢٢,١٣٦ ليرة عثمانية سنة ١٨٨٢—١٨٨٣ واما سنة ١٨٩٩—١٩٠٠ فبلغ ٤٧,٥٤٤ ليرة

﴿ الاموال المقرّرة ﴾ يُطلق هذا الاسم على جزيتَي الروملي الشرقيّة وبلغارية وعلى الزائد من ايرادات قبرس وعلى ايراد التنباك واخيراً على كل الايرادات المتأتية عمّا تؤدّيه ولايات بعض البلاد كسريا والجبل الاسود واليونان. فهذه الاموال كلها بلغت من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩٠٠ : ٥,٣٢٩,٧٢٣ ليرة عثمانية

وقد بلغت الايرادات جميعها من اموال مقرّرة وغير مقررة في سنة ١٨٩٩—١٩٠٠ ما قدرهُ ٢,٥٩٧,٨٧٩ ليرة عثمانية واذا اسقطنا منها مصاريف السنة نفسها وقدرها ٤٤٣,١٧٧ ليرة بقي ايراد صافٍ يبلغ ٢,١٥٤,٧٠٢ من الليرات العثمانية

*

لا يجمل بنا عند الكلام عن مالية الدولة ان نمسك القلم عن ذكر السكك الحديديّة التي باتت من دواعي توفّر العمران في الممالك المحروسة وهي على قصر خطوطها لم تقصّر في تشمير رؤوس المال التي صُرفت في سبيل انشائها ولا في تكثير الثروة في

الاماكن التي صارت ممرًا لقطاراتها. والدولة العلية لم تذخر وسعًا في عضدها بالضمانات الكيلومترية التي لا بدَّ منها في البداءة. وكل يوم نرى طلبًا لمدّ خطوط جديدة كان اهمّها في هـذه الاونة الاخيرة خط بغداد الذي افاض في الكلام عنهُ حضرة استاذنا الاب هنري لامنس في المشرق (٥ : ٢٤١)

فبموجب البيان الاخير الذي وضعهُ المسيو الكسيس راي مدير السكة الحديدية في سلانيك ونشر البشير بعضهُ في عددهِ ال ١٥٢١ نرى ان طول الخطوط الجاري استثمارها بلغ ٤,٥٠٥ كيلومترًا سنة ١٩٠٠ بعد ان كان ٤,٢٣٩ كيلومترًا سنة ١٨٩٦ وان الخطوط المتمتعة بضمانة كيلومترية كان طولها ٢,٢٧٠ كيلومترًا سنة ١٩٠٠ اي بزيادة ١,١٩١ كيلومترًا عن سنة ١٨٩٦ وهي زيادة جديرة بكل اعتبار

وقد بلغ الدخل القائم للسكك الحديديَّة ٣٥,٨٨٦,٠٠٠ فرنك سنة ١٩٠٠ واما الضمانات الكيلومترية التي دفعتها الدولة في السنة المذكورة فكانت ١٨,٧٥٥,٠٠٠ من الفرنكات بدلًا من ١٤,٧٥٠,٠٠٠ فرنك سنة ١٨٩٦

ومجموع الايراد كان سنة ١٩٠٠ كما يأتي:

السكك الشرقية	١٠,٠٣٢,١٦٢	فرنكًا
سلانيك استانة	١,٨٢٥,٦٣٢	»
سلانيك موناستير	١,٦١٠,٤٩٦	»
سكك الاناضول	١١,١٧٦,٠٠٠	»
سكة ايدين	٧,٠٢١,١٢٥	»
بيروت الشام حوران	٢,٢١٩,٢٩٤	»
يافا والقدس	٧٢٨,٨٥٢	»
سكة مرسين	٥٢١,٩٢٥	»
سكة مودانية	٢٥٤,٢٤١	»

وبما ان خطّ بيروت الشام حوران لهُ اقرب علاقة بنا نحن السوريين نستميح القراء عذرًا في اشباع الكلام عنهُ دون سواهُ

لم يخطر ببال منشئ هذا الخط ان الخسارة ستلحقهم بدلًا من الربح. وكانوا قد بنوا امالهم على ارباح طريق المركبات القديمة بين بيروت والشام التي كان تأسيسها سنة

١٨٥٧ ولم يتثبطوا عن انشاء الخط وطولهُ ٢٥٠ كيلومترًا دون ضمانة كيلومترية وكان ذلك سنة ١٨٩١. لكنهم ما كان اشد خيبتهم بعد الامتحان فانَّ آمالهم لم تتحقق

وفي ٢١ حزيران سنة ١٨٩٣ طلبت الشركة امتيازًا آخر بانشاء خط طولهُ ٥٥٠ كيلومترًا يوصل الشام بحمص وحماة وحلب ثم بالفرات وقد تعهَّدت الدولة بدفع ضمانة كيلومترية قدرها ١٢,٥٠٠ فرنك تُؤخذ من اعشار الوية حوران وحماة وعكا واللاذقية والشام وطرابلس الشام

لكن الخسائر التي لحقت الشركة من وراء استثمار خط بيروت الشام حوران حملتها على طلب تأجيل العمل في خط الشام فبيده جك مدة ٥ سنوات ابتداؤها اول سنة ١٨٩٧ متعهدة بالعود الى الاشغال بموجب شروط الاتفاق المعقود سنة ١٨٩٣ اذا ثبت ان ايراد الاعشار المختصة بضمانة الخط الثاني كافٍ لضمانة ١٢,٥٠٠ فرنك عن كل كيلومتر

واما الشركة فانها لمَّا عجزت عن القيام بفوائد واستهلاك سنداتها التي اصدرتها سنة ١٨٩٢ لانشاء الـ ٢٥٠ كيلومترًا الغير المضمونة وُضعت تحت التصفية في ١٨ حزيران سنة ١٩٠٠ وهكذا بعد اتفاق صادق عليهِ مجلس التجارة في باريس صفَّت الشركة كافة ديونها واعطت حاملي سنداتها القدماء سندات جديدة فائدتها ١٥ فرنكًا في السنة. لكن الشركة الجديدة التي اتخذت اسم الشركة العثمانية للخط الحديدي بين بيروت والشام وتمديداته لا تخطر الَّا الى توزيع الصافي من ايرادها سنويًا على السندات الجديدة

وبموجب اتفاق أُبرم في ١٥ ايار سنة ١٩٠٠ فُوِّض الى الشركة بناء الخط بين رياق وحماة حالًا وطولهُ ١٩٢ كيلومترًا ولهذا الخط منحت الدولة ضمانة كيلومترية قدرها ١٥ الف فرنك وهذه القيمة يمكن اسقاطها الى ١٢,٥٠٠ فرنك اذا اتصل هذا الخط بخط بغداد بعد وصولهِ الى حماة

واما السندات الجديدة فعددها ٨٨,٥٤٣ سندًا ممتازًا بفائدة ٤ بالمائة

والضمانة التي ذكرناها آنفًا تؤخذ من اعشار الالوية التي اتينا على ذكرها وقد وُكل الى ادارة الديون العمومية جباية هذه الاعشار وتوزيعها بحسب الشروط المقرَّرة. والمأمول ان هذا الخط الجديد سيكون من ورائهِ فائدة كبرى تنسي الخسائر التي جرَّ اليها الخط القديم

واما سكة بغداد والسكة الحجازية فانهما سيكونان ايضاً من اعظم العوامل على انفساح العمران وزيادة الثروة في القطر السوري. فهذان الخطان لا يلبثان بعد تمامهما ان يفوقا في اهميتهما كافة الخطوط القديمة

نقف عند هذا الحد من الكلام عن مالية الدولة العلية وعن بعض نتائج الاعمال الصائبة التي اتتها حكمة جلالة مولانا السلطان الاعظم التي امست حاجزاً متيناً في وجه العاذلين من ذوي المآرب العمياء. وكفانا برهاناً اسعار القراطيس العثمانية في آونة كهذه ترى فيها الدول المعقود لها لواء الثروة والانبساط في الثقة المالية تقهقراً محسوساً في قيمة اوراقها. فان قيمة دين الدولة المحوّل بعد ان كان ١١٦,١٣٥,٠٦٢ ليرة عثمانية سنة ١٨٨١ امسى ٩٤,٧٠٩,٣٠٨ ليرة سنة ١٩٠١ واما اسعار القراطيس فبعد
س ف س ف س ف
ان كانت ١٥,٨٠و١٤,٥٠و١٤,٥٠ سنة ١٨٨٥ للثلاثة الابواب التي لم يتم استهلاكها اضحت ٥٠,٨٠و٢٧,٦٥و٢٥,١٠ سنة ١٩٠١

فمن هذه الارقام يستدلُّ على ان الدولة العلية باتت بحكمة الذات الشاهانية ايّد الله شوكتها في مأمن من العسر المالي الذي مدَّ رواقهُ فوق كثير من الممالك التي تدعي بكثرة اقتصادها وحنكة رجالها. واذا جرى التحوير الذي عزم جلالة السلطان الاعظم على ادخاله في جباية الاموال الخارجة عن ادارة الديون العمومية عظم املنا في المستقبل وتأكدنا ان السكك الحديدية وبالحري هاته العروق الحيّة في جسم السلطنة سيزداد بها العمران والثروة وتدرّ على الخزينة الايرادات التي يسميها الاقتصاديون غير منظورة ما يدعونا الى الثقة بازدياد عزّ الدولة وفلاح رعاياها ومتانة ماليتها. وفّقها الله الى ما فيه خير البلاد

زهرة لبنان

في ترجمة راهب كفيفان

لحضرة الاب الفاضل الجليل نعمة الله الكفري الرئيس العام على الرهبانية المارونية البلدية

طالما سمعنا ان زهرة القداسة التي كانت في القرون النصرانية الاولى زاهية نامية في الاصقاع الشرقية ذبلت بعد ذلك وذوى رونقها كانّ ريح البدع لفحت فجفّفتها.